حولية الكوفة

دورية سنوية محكمة، تعنى بالدراسات والبحوث التراثية والمعاصرة المتخصصة بشؤون مدينة الكوفة ومسجدها المعظم
تصدر عن أمانة مسجد الكوفة والمزارات الملحقة به . العدد الثاني . شهر رمضان ١٤٣٣هـ / آب . ٢٠١٢م

٢

مرقد الشهيد مسلم بن عقيل عليه السلام سنة ١٩٣٥م

ديوان الوقف الشيعي
أمانة مسجد الكوفة
والمزارات الملحقة به

المشرف العام
السيد موسى تقي الخلخالي

رئيس التحرير
د. كامل سلمان الجبوري

المنهج الصوتي
في دراسة النحو العربي عند الفراء

الأستاذ الدكتور محمد كاظم البكاء

كلية الفقه- جامعة الكوفة

يدرك الباحثون أن في التراث اللغوي مساقط الضوء التي نتبصر بها ما بلغته الدراسات اللغوية لدى المحدثين، وفي حقل الدراسة الصوتية خاصة يلفت الدكتور إبراهيم أنيس النظر إلى جهود الأقدمين من علماء العربية في البحث الصوتي وقد كان مصنفه (الأصوات اللغوية) أول بحث من نوعه في اللغة العربية[١] وفي هديه درست (التأليف الصوتي للفظ العربي)[٢] فوقفت على أن علماء العربية قد أوضحوا أن اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم[٣] وأنّ مهارة التأليف بين الأصوات، والقدرة على توزيعها وتنسيقها هي التي تجعلنا نستقبح أو نستحسن كما يحسن عندك بعض الأنغام؛ الأمر الذي يكشف عن أهمية تأليف اللفظ على وفق نظرية كاملة تشكلت خلال الممارسات الإبداعية للوضع اللغوي وقد راعت العرب في الوضع أنها نسجت ألفاظها من الأصوات اللغوية التي تخصها وجرت في صياغتها من مقاطع صوتية فخصت الأفعال والأسماء بابنية معينة هي أوزان اللفظ العربي فاللفظ يتألف من (مادة) تتقوم بالأصوات اللغوية، التي تؤلف نسيجه وتعيّن خصائصه، ومن (هيأة) تحدد صيغته وتوضح تصنيفه. فقد ووضعت مادة (ض، ر، ب) مثلاً لمعنى الحدث المعلوم، وجعلت حدث الضرب في الزمان الماضي على هيأة (فَعَلَ) مبنية من ثلاثة مقاطع صوتية. فدراسة التأليف الصوتي للفظ العربي تمر في محورين هما: تأليف الأصوات اللغوية (مادة اللفظ)، وتأليف المقاطع الصوتية (الهيأة)[٤] وعندما يتجاوز الباحث (مادة اللفظ) إلى دراسة (التركيب) يقف على تغييرات صوتية عالجها بعضهم تحت عنوان (الأصوات في الكلام المؤتلف Sound in connected speech)[٥] وهذا يعني أن النحو الذي يعني بدراسة التركيب لا بد أن يستند إلى دراسة التأليف الصوتي وأن صاحب (الكتاب) قد تنبه على ذلك وإن كانت مباحث الأصوات في آخر الكتاب[٦] وقد أوضح ابن يعيش هذا المنهج في تأخير دراسة الأصوات في شرحه (للمفصل) فقد قال في شرح القسم الرابع منه الذي سماه الزمخشري (المشترك) إنّ «هذا القسم الرابع آخر أقسام الكتاب وأشرفها إذ كان مشتملاً على نكت هذا العلم وتصريفه. وأكثر الناس يضعف عن الإحاطة به لغموضه والمنفعة به عامة»[٧] فالمستوى الصوتي في دراسة التركيب تقع في مقدمة النحو. وتظل في دراسة النحو حاجة إليه. وقد حفل البحث الصوتي لدى المحدثين بدراسات قيمة جداً ولكنها ظلت في إطار دراسة الظواهر الجزئية وبعض الأصول العامة[٨] وفينا حاجة إلى قراءة التراث اللغوي سعياً نحو تأصيل البحث الصوتي لدى

(١) الأصوات اللغوية: د.إبراهيم السامرائي،

(٢) التأليف الصوتي للفظ العربي: د.محمد كاظم البكاء. (مجلة الرابطة لسنة ١٩٧٣، ٣/ ٦٥- ٨١).

(٣) الخصائص: ابن جنّي، ١/ ٣٣.

(٤) التأليف الصوتي للفظ العربي: د.محمد كاظم البكاء. (مجلة الرابطة لسنة ١٩٧٣، ٣/ ٦٥- ٨١).

(٥) انظر: فقه اللغة في الكتب العربية: د.عبده الرجحي، ١٣٩.

(٦) الكتاب: سيبويه، ٤/ ٤٣١، وانظر: قراءة جديدة في (الكتاب): د. مهدي المخزومي (مجلة الكاتب العربي لسنة ١٩٨٦، ١٥/ ٧٨).

(٧) شرح المفضل: ابن يعيش، ٩/ ٥٣، وأنظر: النظريات الصوتية في كتاب سيبويه: الطيب البكوش (وليات الجامعة التونسية لسنة ١٩٧٤، ١١/ ١٤٤).

(٨) انظر: دراسات في علم اللغة (القسم الثاني): د.كمال بشر

:اللغة العربية معناها ومبناها: د.كمال بشر.

: المحيط في أصوات اللغة العربية ونحوها وصرفها د.محمد الأنطاكي.

:النحو العربي نقد وبناء: د.إبراهيم السامرائي.

: فقه اللغة وخصائص العربية: د.محمد المبارك.

: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: د.حسام النعيمي.

: قضايا صوتية في النحو العربي: د.طارق الجنابي.

: في البحث الصوتي عند العرب: د.خليل العطية.

: البحث الصوتي: د.محمد حسين الصغير.

وهي من أهم المصادر التي عنيت بدراسة المنهد الصوتي للنحو العربي.

الأقدمين وتطلبها للوقوف على أحكامهم الصوتية العامة على ما جاءت عندهم وقررتها نصوصم لئلا نجتهد في موضع النص، فاغلب ما نقرؤه لدى المحدثين ينحو نحو الاجتهاد في التعامل والتلطف في التاويل. ومن المتوقع أن يتوجه البحث إلى (كتاب سيبويه) فهو أول كتاب وصل إلينا في موضوعه، وقد رأيت أن سيبويه كان يتابع شيخه الخليل في دراسة الأصوات اللغوية ويعني بها في دراسة اللفظ المفرد أكثر من سعيه إلى دراسة التركيب إذا ما استثنينا بعض القضايا الصوتية لديه مثل (التنوين) و(إطالة الكلام) و(العمل على الجوار)[1] ولكن الباحث يفاجأ بالدراسة الصوتية منهجاً واضحاً في (معاني القرآن) لأبي زكريا الفراء، فهو يتجاوز الكلام على الظواهر الجزئية إلى إرساء القواعد الكلية في دراسة التركيب اللغوي، ويسهم في فهم ما يعترض من مسائل النحو ويكشف عن جوانب مهمة في دراسة اللغة.

يمثل (معاني القرآن) لأبي زكريا الفراء مدرسة الكوفة النحوية، ويجد الباحث أن ثمة ثلاثة اتجاهات أدار عليها الفراء البحث النحوي وهي:

الأول: الإتجاه البنيوي أو التركيبي: وهو اتجاه يبحث عن خصائص التركيب اللغوي على ما جرى عليه اللسان العربي قال الفراء: «وإنما احتاجوا إلى ضمير الاسم في (كان) مع المنصوب، لأن بنية (كان) على أن يكو لها مرفوع ومنصوب»[2] وهذا يوضح أن النحوي يبحث عن وحدات التركيب اللغوي وخصائصها اللغوية، فلو لم تكن بنية (كان) على أن يكون لها مرفوع ومنصوب لما تقرر أن نبحث عن اسمها. قال الفراء في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ كانَ ذُو عُسْرَةٍ**﴾[3]: «إذا نصبت اضمرت في (كان) اسماً»[4] وهكذا استقرئ النحويون وحدات التركيب لأساليب الكلام لتقرير قواعدها وتبيان أحكامها وأحوال إعرابها في مواقع التركيب.

الثاني: الإتجاه الدلالي: وهو اتجاه يبحث عن دلالة الكلام التي توضحها أحكام النحو، وتعد الحالة الإعرابية قرينة لتحديده قال الفراء في قوله تعالى: ﴿**وَسَبْعَ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ**﴾[5]: «لو كان الخضر منصوبة تجعل نعتاً حسن ذلك، وهي إذا خفضت نعت للسنبلات»[6] وقال: وقوله: ﴿**لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**﴾[7] القراءة بالرفع بغير تنوين لأنهما في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة، فلما أدّتا معنى ما أضيفتا إليه وسموهما بالرفع وهما مخفوضتان، ليكون الرفع دليلاً على ما سقط مما أضفتهما إليه، وكذلك ما أشبههما، كقول الشاعر:

إن تأت من تحت أجئها من عل

ومثله قول الشاعر:

إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن
لقاؤك إلا من وراء وراء

ترفع إذا جعلته غاية ولم تذكر بعده الذي أضفته إليه.

فإن نويت أن تظهره أو أظهرته قلت: لله الأمر من قبل ومن بعد: كانك أظهرت المخفوض الذي أسندت إليه (قبل) و(بعد). وسمع الكسائي بعض بني أسد يقرؤها (لله الأمر من قبل ومن بعد) يخفض (قبل) ويرفع (بعد) على مانوى»[8].

الثالث: الإتجاه الصوتي: وهو اتجاه ليس فيه للبنية حكم ولا للمعنى مدخل وإنما تجد العلة صوتية ذات حكم مؤثر في تادية الكلام. قال الفراء: «فإن العرب تنصب ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر في الخفض والرفع، ومنهم من يخفف العين في تسع عشرة، لأنهم إنما خففوا في المذكر لكثرة الحركات. فأما المؤنث فإن الشين من عشرة ساكنة، فلم يخفضوا العين منها فيلتقي ساكنان وكذلك، اثنا عشر في الذكران لا يخفف العين، لأن الألف من (اثنا عشر) ساكنة فلا يسكن بعدها آخر فيلتقي ساكنان»[9]، وهكذا تجده يقيم الأحكام النحوية مراعاة للأصوات وتعددها وتاثيرها بعضها في بعض.

ولما كان (الإتجاه البنيوي) و(الإتجاه الدلالي) في دراسة النحو قد لقيا نصيبهما الوافر من البحث رأيت أن أكرس البحث عن (الإتجاه الصوتي) في دراسة النحو لدى الفراء في (معاني القرآن) إذ يبدو أنه قد توسع فيه واستثمره في تطبيقاته على القرآن الكريم. وهو اتجاه وجدته يفسر كثيراً من المسائل النحوية التي اعتاص أمرها على النحويين فاضطربت كلمتهم فيها وذهبوا في تاويلها مذاهب بعيدة يجوز بعضها على سماحة اللغة العربية.

بدأت الدراسة الصوتية عند علماء العرب بعمل الخليل بن أحمد الفراهيدي، قال الدكتور مهدي المخزومي: «فلم أجد نحوياً من النحاة الأولين أحس بضرورة الدراسة الصوتية وفهم أسرار العربية غير الخليل بن أحمد. وأقواله فيما أملاه على سيبويه وما أملاه على الليث بن المظفر وما نقله اللغويون عنه كالأزهري في كتاب (تهذيب اللغة)، وابن دريد في (كتاب الجمهرة) تدل على أن له فكرة تحمل الخطوط الكبرى لهذه الدراسة»[10] وقد نقل قول برجستراسر حيث يقول: «لم يسبق

(١) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: د.محمد كاظم البكاء، ٢٩٧- ٣٠١.
(٢) معاني القرآن: الفرّاء، ١/ ١٨٦.
(٣) سورة البقرة، ٢٨٥.
(٤) معاني القرآن: الفرّاء، ١/ ١٨٦.
(٥) سورة يوسف، ٤٦٥.
(٦) معاني القرآن: الفرّاء، ٢/ ٤٧.
(٧) سورة الروم، ٤.
(٨) معاني القرآن: الفرّاء، ٢/ ٣١٩.
(٩) المصدر نفسه، ٣/ ٢٠٣.
(١٠) مدرسة الكوفة: د.مهدي المخزومي، ١٦٨.

الغربيين في هذا العلم إلا قومان من أقوام الشرق وهما أهل الهند -يعني البراهمة- والعرب، وأول من وضع هذا العلم من العرب الخليل بن أحمد الفراهيدي»[1] وتلقاه أبو زكريا الفراء، قال الدكتور مهدي المخزومي «لا أعلم أحداً من الكوفيين عرض لمخارج الحروف قبل الفراء وترتيبها عنده وهو ترتيبها عند سيبويه كما جاء في كتابه إلا أنه خالفه...»[2] وكان للفراء من المنهج الكوفي الذي استند إلى منهج الفراء هذا التميز في الدراسة الصوتية وقد امتحنها في دراسته التطبيقية على القرآن الكريم فنبه على كثير من القواعد الصوتية ما دعت المناسبة إلى ذلك وقد رأيت أن أصنفها في محاور رئيسة وجدتها أربعة هي:

أولاً- التخفيف

ثانياً- الإتباع

ثالثاً- المشاكلة

رابعاً- التنغيم

وربما ظلت بعض الظواهر الصوتية خارجة عن هذا التقسيم ولا بد من التذكير أن في (معاني القرآن) الشيء الكثير في موضوع الدراسة الصوتية. نرجو من الله تعالى التوفيق لمعاودة البحث فيه والإفادة منه في دراسة النحو الغربي.

أولاً- التخفيف:

يميل الإنسان في نطقه لأصوات لغته إلى الخفة لإبلاغ المتلقي بما يهدف إليه بالتماس أسهل السبل اقتصاداً في المجهول العضلي، وتتعرض الألفاظ للتغيير إذا ما شاع استعمالها وعودها على اللسان فتخف لكثرتها. قال الفراء: «وأسماء النساء إذا خف منها شيء جرى[*] إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن مثل: دعد وهند وجمل وإنما انصرفت إذا سمّي بها النساء، لأنها تردد وتكثر بها التسمية فتخف لكثرتها»[3] وعنده أن أسماء البلدان لا تنصرف وإن قلّ لفظها لأنها على حد قوله: «وأسماء البلدان لا تكاد تعود»[4]، أي: أن لا تتكرر ويكثر عودها على اللسان. وههنا ينبه الفراء على نظرية صوتية ويشير إلى اسبقيته إلى (نظرية الشيوع).

وأنها في تطلب الخفة تلتقي (نظرية السهولة). فاما نظرية الشيوع فهي تقرر أن الأصوات التي يشيع تداولها في الإستعمال أكثر تعرضاً للتغيير من غيرها، وأما نظرية السهولة فهي تنادي بأن الإنسان في نطقه لأصوات لغته يميل إلى الإقتصاد في المجهود العضلي)[5].

(١) برجستراير: التطور النحوي، ٥.

(٢) مدرسة الكوفة: د.مهدي المخزومي، ١٧٠.

(٣) معاني القرآن: الفرّاء، ١/ ٤٢- ٤٣.

(٤) المصدر نفسه، ١/ ٤٣، وأنظر: المصدر نفسه، ١/ ٣ (الحمد لله).

(٥) الأصوات اللغوية: د.إبراهيم أنيس، ٢٣٥- ٢٤١.

إن التخفيف الذي يستند إلى نظرية السهولة بالتماس أسهل السبل في النطق وإلى نظرية الشيوع أي احتمال التغيير لكثرة الاستعمال يضع لنا حكماً عاماً يملك مبرراته اللغوية ولكن النحويين لا يعولون عليه إلا قليلاً، فقد ذكرت لك أنّ الفراء يذهب في صرف ما كان على ثلاثة من أسماء النساء مذهباً صوتياً في حين يذهب صاحب (الكتاب) فيها إلى قاعدة الأصول والفروع فالمؤنث بمعنى (شيء) و(الشيء) يذكّر، فالتذكير أوّل، أي: هو الأصل وهو أشد تمكناً ولذلك جاز صرفه[6]، وقال الشاعر:

فـــــابلوني بليـــــتكم لعلـــــي

أصـــــارحكم (واســـــتدرجْ) نويـــــا

فقال الفراء: «فجزم (واستدرجْ) فإن شئت رددته إلى موضع الفاء المضمرة في لعلي، وإن شئت جعلته في موضع رفع، فسكنت الجيم لكثرة توالي الحركات. وقد قرأ بعض القراء: ﴿**لا يحزنهم الفزع الأكبر**﴾[7] بالجزم وهم ينوون الرفع وقرؤا: ﴿**أنلزمكموها وأنتم لها كارهون**﴾[8] والرفع أحبّ إلي من الجزم[9] وهذا يوضح أن الفراء يذهب فيه مذهباً صوتياً مقبولاً في حين يذهب فيه ابن جني إلى التقدير فيقول: «حتى كأنه قال: أصالحكم واستدرج نوياً»[10] ونحن لا نعلم سبباً بما لدى النحويين لاختيار القرآن الكريم الجمع (أنعم) أو (نعم على نعمات) قال تعالى: ﴿**فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللهِ**﴾[11] وقال تعالى: ﴿**شاكِراً لأَنْعُمِه**﴾[12] وقال تعالى: ﴿**وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ**﴾[13] ولم يستعمل جمع المؤنث السالم فإذا الفراء يقول: «وقلما تفعل العرب ذلك بـ (فعْلة) أن تجمع على التاء. إنما يجمعونها على (فعل) مثل سدرة وخرقة وإنما كرهوا جمعه بالتاء لأنهم يلزمون أنفسهم كسر ثانيه إذا جمع كما جمعوا ظلمة ظلمات فرفعوا ثانيها اتباعاً لرفعة أولها، وكما قالوا: حسرات فاتبعوا ثانيهما أولها. فلما لزمهم أن يقولوا: بنعمات استثقلوا أن تتوالى كسرتان في كلامهم لأنا لم نجد ذلك إلا في الإبل وحدها. وقد احتمله بعض العرب فقال: نعمات وسدرات»[14]

ويسلك العرب في كلامهم مسالك صوتية يتطلبون بها الخفة، ومن الممكن أن تقع عللاً صوتية لتفسير عدد من المسائل

(٦) الكتاب: سيبويه، ٣/ ٢٤٠- ٢٤١.

(٧) سورة الأنبياء، ١٠٣.

(٨) سورة هود، ٢٨.

(٩) معاني القرآن: الفرّاء، ١/ ٨٨

(١٠) الخصائص: ابن جنّي، ٢/ ٤٢٤.

(١١) سورة النحل، ١١٢.

(١٢) سورة النحل، ١٢١.

(١٣) سورة لقمان، ٢٠.

(١٤) معاني القرآن: الفرّاء، ٢/ ٣٢٩- ٣٣٠.

النحوية على ما نجده في (معاني القرآن)، ومن ذلك الحذف، قال الفراء في قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرائِيلَ﴾[1]: «لا تهمز في شيء من القرآن، لأنها لو همزت كانت (أسأل) بالف. وإنما ترك همزها في الأمر، لأنها كثيرة الدور في الكلام فلذلك ترك همزه كما قالوا: كُلْ خُذْ، فلم يهمزوا في الأمر، وهمزوه في النهي وما سواه، وقد تهمزه العرب. فاما في القرآن فقد جاء بترك الهمز...»[2]: فالحذف للتخفيف لأنها كثيرة الدور في الكلام، وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿وَقالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ﴾[3]: «قرأت الثقات بالتنوين وبطرح التنوين. والوجه أن ينون لأن الكلام ناقص و(ابن) في موضع خبر لعزيز، فوجه العمل في ذلك أن تنون ما رأيت الكلام محتاجاً إلى (ابن)، فإذا اكتفى دون (ابن) فوجه الكلام إلا ينّون وذلك مع ظهور اسم أبي الرجل أو كنيته... وذلك أن حذف النون إنما كان في الموضع الذي يجري في الكلام كثيراً، فيستخف طرحها في الموضع الذي يستعمل»[4]. ولكن عبد القاهر الجرجاني يحار في قراءة هذه الآية فيقول: «ومن المشكل فيه قراءة من قرأ: (وقالت اليهود عزيز ابن الله) بغير تنوين وذلك أنهم قد حملوها على وجهين: (أحدهما) أن يكون القارئ له أراد التنوين ثم حذفه لالتقاء الساكنين ولم يحركه... و(الوجه الثاني) أن يكون الابن صفة ويكون التنوين قد سقط على حدّ سقوطه في قولنا: جاءني زيد بن عمرو، ويكون في الكلام محذوف، ثم اختلفوا في المحذوف، فمنهم من جعله مبتدأ فقدّر: (وقالت اليهود: هو عزير بن الله) ومنهم من جعله خبراً فقدّر: (وقالت اليهود: عزير بن الله معبودنا) وفي هذا أمر عظيم»[5] ويواجه بالقول: أن هذه قراءة معروفة، فيلتمس لها تاويلاً أنهم كانوا يذكرون عزيزاً هذا الذكر: أي (عزيز بن الله) وهو تعليل يلتقي ما ذهب إليه الفراء في حذف التنوين في الموضع الذي يجري على ألسنتهم كثيراً وتطلبوا فيه الخفة فطرحوا التنوين، ولو درى عبد القاهر أنه قد سلك هذا المسلك الصوتي لما نُعتَ تأويله بالغموض[6]. ومن أمثلة الحذف التي ذهب فيها الفراء مذهباً صوتياً قوله: «والعرب تلقي الواو من القسم ويخفضونه. سمعناهم يقولون: الله لتفعلن فيقول المجيب: الله لأفعلن، لأن المعنى مستعمل والمستعمل يجوز فيه الحذف، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خير، يريد: بخير. فلما كثرت في الكلام حذفت»[7].

(١) سورة البقرة، ٢٢١.

(٢) معاني القرآن: الفرّاء، ١/ ١٢٤- ١٢٥.

(٣) سورة براءة، ٣٠.

(٤) معاني القرآن: الفرّاء، ١/ ٤٣١.

(٥) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ٢٤٢.

(٦) المصدر نفسه، ٢٤٣.

(٧) معاني القرآن: الفرّاء، ٢/ ٤١٣.

وقد رافق تطلب الخفة مظهراً صوتياً وجد سبيله إلى الخط قال الفراء في قوله تعالى: ﴿وَاخْشَوْنِي﴾[8]: أثبت فيها الياء ولم تثبت في غيرها وكلّ ذلك صواب، وإنما استجازوا حذف الياء لأن كسرة النون تدل عليها، وليست تهيب العرب حذف الياء لأن كسرة النون تدل عليها وليست تهيب العرب حذف الياء من آخر الكلام: أثبت فيها الياء ولم تثبت في غيرها وكل ذلك صواب، وإنما استجازوا حذف الياء لأن كسرة النون تدل عليها، وليست تهيب العرب حذف الياء لأن كسرة النون تدل عليها وليست تهيب العرب حذف الياء من آخر الكلام إذا كان ما قبلها مكسوراً من ذلك: ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِ -و- أَهانَنِ﴾ في سورة الفجر[9] وقوله: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمالٍ﴾[10] ومن غير النون: ﴿الْمُنادِ﴾[11] و﴿الدَّاعِ﴾[12] وهو كثير... وقد تسقط العرب الواو وهي واو جماع، اكتفي بالضمة قبلها فقالوا في (ضربوا): قد ضرب، وفي (قالوا): قد قال ذلك، وهي في هوازن وعليا قيس... وتفعل ذلك في ياء التأنيث كقول عنترة:

إنّ العدو لهم إليك وسيلة

أن ياخذوك تكحلي وتخضبي

يحذفون ياء التانيث وهي دليل على الأنثى اكتفاء بالكسرة»[13]. ويسهم تطلب الخفة في الخط على ما هو عليه في اللفظ في تفسير بعض المسائل النحوية التي اعتاص أمرها على النحويين وذهبوا فيها مذاهب بعيدة من ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْ لا أَخَّرْتَنِي إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[14] وقد سال سيبويه عنه شيخه الخليل فقال له: «هذا كقول زهير:

بدا لي أني مدرك ما مضى

ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

فانما جرّوا هذا، لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكانهم قد اثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكانهم قد جزموا قبله فعلى هذا توهموا هذا»[15] في حين صوّب الفراء قراءة عبد الله بن مسعود وأبي عمرو بن العلاء وإن كانت مخالفة لرسم المصحف إذ ليس فيه (أكون) بالواو فذكر أن الواو قد تحذف في الخط وهي ثابتة في اللفظ قائلاً: «والنصب على أن ترده على

(٨) سورة البقرة، ١٥٠.

(٩) سورة الفجر، ١٥، ١٦.

(١٠) سورة النمل، ١٢٦.

(١١) سورة ق، ٤١.

(١٢) سورة القمر، ٦، ٨.

(١٣) معاني القرآن: الفرّاء، ١/ ٩٠- ٩١.

(١٤) سورة المنافقين، ١٠.

(١٥) الكتاب: سيبويه، ٣/ ١٠٠- ١٠١.

ما بعدها فتقول: (وأكون) وهي في قراءة عبد الله بن مسعود (وأكون) بالواو، وقد قرأ بها بعض القراء قال: وأرى ذلك صواباً، لأن الواو ربما حذفت من الكتاب وهي تراد لكثرة ما تنقص وتزاد في الكلام، إلا ترى أنهم يكتبون (الرحمن) و(سليمن) بطرح الألف والقراءة بإثباتها، فلهذا جازت. وقد اسقطت الواو من قوله: ﴿سَنَدْعُ الزَّبانِيَةَ﴾[1] ومن قوله: ﴿وَيَدْعُ الإِنْسانُ بِالشَّرِّ﴾ الآية[2] والقراءة على نية إثبات الواو، واسقطوا من الإيكة الفين فكتبوها في موضع (ليكة)[3] وهي في موضع آخر (ليكة)[4] والقراء على التمام فهذا شاهد على جواز (وأكون من الصالحين)[5] وهذا على ما يبدو مطّرد جار، وهو يفضل أن نذهب به ذلك المذهب البعيد وهو الجزم على التوهم الذي يتطلب التقدير والأصل عدمه».

ثانياً- الإتباع:

الإتباع ظاهرة صوتية توجبها دواعي المماثلة Lation Assi وهي أن الأصوات اللغوية يتأثر بعضها ببعض في المتصل من الكلام ليزداد مع مجاورتها قربها في الصفات أو المخارج[6] وقد تنّبه عليه النحويون فأجروه في الأبنية، ومن تطبيقاته في (الكتاب) أمثلة الإتباع في نحو: (مغيرة) و(معين) قال صاحب الكتاب: «وأما الذين قالوا: مغيرة ومعين فليس على هذا، ولكنهم اتبعوا الكسرة الكسرة، كما قالوا: منتن وأنبؤك وأجؤك، يريد أجيئك وأنبئك»[7] وقال في باب الأدلة: «فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور، وذلك قولك: عابد، وعالم، وساجد، ومفاتيح، وعذافر، وهابيل. وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها... فكما يريد في الأدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد. كذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك»[8] وجعل ابن جني الإمالة من ضروب ما أسماه بـ (الإدغام الأصغر) وذكر له أمثلة كثيرة[9]. ومن أمثلة الإتباع ما جرى في أساليب الكلام قال ابن جني: «وقد دعاهم إيثار قرب الصوت إلى أن أخلوا بالإعراب فقال بعضهم:

وقال اضرب الساقين أمك هابل

وهذا نحو من: الحمد لله، والحمد لله»[10] وقد استقرى الدكتور طارق عبد عون الجنابي طائفة من مسائل النحو في موضوع التوافيق الحركي الإتباع وعرض فيها ما رآه من وجوه صوتية[11]. وأن الذي ينبغي التنبيه عليه في موضوع الإتباع عند النحويين أنهم تقيدوا فيه بشرط المجاورة وهو شرط أساسي لتحقق تاثر الصوت بما يجاوره وقد نص على ذلك صاحب الكتاب فقال: «وقد حملهم قرب الجوار على أن جرّوا: هذا جحر ضب خرب. ونحوه. فكيف ما يصح معناه»[12] وربما تسامحوا في مسألة القرب والمجاورة المباشرة وهي أن يكون التقاء الصوتين مباشراً لا يفصل بينهما فاصل ولو كان هذا الفاصل حركة قصيرة على ما يقرره علماء الأصوات[13] فاستجازوا الجرفي مثل قولك: ليس زيد- بجبان ولا بخيل وما زيد بأخيك ولا صاحبك على أن لا ينقض الإتباع المعنى. قال صاحب الكتاب: «والوجه فيه الجرّ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى وأن يكون أخره على أوله أولى ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه»[14] أما الإتباع عند الفراء فقد اتسع لما يكون في اللفظ وأن لم يقتضِ شركة في المعنى. جاء في (معاني القرآن) في قوله تعالى: ﴿فَهِيَ خاوِيَةٌ عَلى عُرُوشِها وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ﴾[15]: البئر والقصر يخفضان على العطف على العروش. وإذا نظرت في معناها وجدتها ليست تحسن فيهما (على)، لأن العروش أعالي البيوت والبئر في الأرض، وكذلك القصر لأن القرية لم تخو على القصر، ولكنه أتبع بعضه بعضاً[16] فالتعليل صوتي صرف لم يكن إتباعاً في المعنى وهذا الذي يذهب إليه الفراء لا تقره القاعدة النحوية السائدة في باب العطف الذي يقتضي الشركة بين التابع والمتبوع في اللفظ والمعنى. وإنما يذهب فيه مذهباً صوتياً التمس فيه الإنسجام الصوتي ولكن النحويين تأولوها بالعطف على متقدم، قال أبو البقاء العكبري: «و(بئر) معطوفة على (قرية)»[17] وعلق الفراء قائلاً: «ولو خفضت البئر والقصر -إذا نويت أنهما ليسا من

(١) سورة القلم، ١٨.

(٢) سورة الإسراء، ١١.

(٣) الشعراء، ١٧٦، وسورة ص، ١٣.

(٤) الحجر، ٧٨، وسورة ق، ١٤.

(٥) معاني القرآن: الفراء، ١/ ٨٧- ٨٨

(٦) الأصوات اللغويةك د.إبراهيم أنيس، ١٧٩.

(٧) الكتاب: سيبويه، ٤/ ١٠٩.

(٨) المصدر نفسه، ٤/ ١١٧.

(٩) الخصائص: ابن جني، ٢/ ١٤١- ١٤٥.

(١٠) المصدر نفسه، ٢/ ١٤٥.

(١١) قضايا صوتية في النحو العربي: د.طارق الجنابي (فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي لسنة ١٩٨٧، ٣٨/ ٣٦٦- ٣٨٤).

(١٢) الكتاب: سيبويه، ١/ ٦٧ وانظر: معاني القرآن: الفرّاء، ٢/ ٣٤٧.

(١٣) الأصوات اللغوية: د.إبراهيم أنيس. ١٨٤.

(١٤) الكتاب: سيبويه، ١/ ٦٧ وانظر: معاني القرآن: الفرّاء، ٢/ ٣٤٧.

(١٥) سورة الحج، ٤٥.

(١٦) معاني القرآن: الفرّاء، ٢/ ٢٢٨.

(١٧) التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، ٢/ ١٤٥ وتمام الآية: ﴿فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها وَهِيَ ظالِمَةٌ فَهِيَ خاوِيَةٌ عَلى عُرُوشِها وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ﴾.

القرية- بـ (من) كأنك قلت: كم من قرية أهلكت، وكم من بئر ومن قصر؟ والأول أحب إلي»[1] أراد التعليل بالإتباع. وقال تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوابٍ وَأَبارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ لا يُصَدَّعُونَ عَنْها وَلا يُنْزِفُونَ وَفاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٌ عِينٌ﴾[2] وقد قرئ بالرفع والنصب والجر[3] والوجه عند الفراء الخفض قائلاً: «وقوله: (وحور عين) خفضها أصحاب عبد الله وهو وجه العربية وإن كان أكثرها الفراء على الرفع، لأنهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاف بهن فرفعوا على قولك: ولهم حور عين أو عنده حور عين[4] والخفض على أن تتبع آخر الكلام باوله وأن لم يحسن في آخره ما حسن في اوله»[5] اي انه يعد الخفض وجه العربية فيخالف أكثر القراء اعتماداً على العلة الصوتية واحتج على من ذهب إلى رفع أنهم قرؤا قوله تعالى: ﴿وَفاكِهَةٍ﴾ و﴿لَحْمِ طَيْرٍ﴾ بالخفض قائلاً: «وقد كان ينبغي لمن قرأ: (حورٍ عين) بالرفع لأنهن -زعم- لإيطاف بهن أن يقول: (وفاكهة) و(لحم طير)، لأن الفاكهة واللحم لايطاف بهن»[6] فالفراء يرعى الإنسجام الصوتي فيذهب إلى الخفض في الجميع ويتبع آخر الكلام باوله. وإنم ساغ له هذا المنهج الصوتي، لأن المعنى معروف وليس الخفض موجباً للبس، وقد سلك هذا المنهج في دراسة عدد من شواهيد النحو، من ذلك قول الشاعر:

إذا ما الغانيات برزن يوماً

وزججن الحواجب والعيونا

قال الفراء: «فالعين لا تزجج وإنما تكحل فردها على الحواجب لأن المعنى يعرف»[7] وقال الفراء في قول الشاعر:

علفتها تبنا وماء بارداً

حتى شتت همّالة عيناها

: «والماء لا يعتلف إنما يشرب فجعله تابعاً للتبن»[8] في حين يقول النحويون في هذين الشاهدين: «إن العطف ممتنع لأنتفاء المشاركة، والنصب على المعية ممتنع، لإنشاء المصاحبة في الأول، وإنشاء فائدة الإعلام بها في الثاني؛ فاوّل العامل المذكور بعامل يصحّ انصبابه عليهما فاول (علفتها) بـ (أنلتها)، و(زججن) بـ (زيّن) كما ذهب إليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والصمعي واليزيدي»[9] أبو علي ومن تبعه إلى إضمار عامل ملائم لما بعد الواو: أي (سقيتها ماء) و(كحّلن العيون)[10] وإلى مثل ذلك سلك الفراء المنهج الصوتي في حين خالفه الآخرون واعتلوا بعلة أخرى في قول الشاعر:

ولقيت زوجك في الوغى

متقلداً سيفاً ورمحاً

و(الرمح) لا يتقلد فردّه على (السيف) وأتبعه له في نصبه وكذلك قول الآخر:

تسمع للأحشاء منه لغطاً

ولليدين جساة وبددا

فالعلة عند الفراء الإتباع وهي صوتية[11] في حين يذهب ابن جني إلى تقرير المعنى فالأول على تقرير (: أي وحاملاً رمحاً) والثاني: (أي وترى في اليدين جساة وبدداً) فالعلة عنده هي الحمل على معنى الأول لا لفظه[12] وهذا الذي يذهب إليه ابن جني مستقيم من حيث إرادة المعنى ولكن اللسان يجري على الإتباع لا ينوون به المعنى إنما اتبعوا آخر الكلام باوله تطلباً للتوافق الحركي والإنسجام الصوتي وقد مرن العرب به وجروا عليه. قال ذو الرمة:

تريك سنة وجه غير مقرفة

ملساء ليس بها خال ولا ندب

فقيل لأبي ثروان وقد أنشد هذا البيت بخفض: كيف تقول: تريك سنة وجه غير مقرفة؟ قال: تريك سنة وجه غير مترفة فقد تيسر له القول بالخفض وتسهل فلما انتوى المعنى تجشّم له النصب. وتمام الرواية في (معاني القرآن):

إن الفراء قال: «قلت له: فانشد فخفض (غير) فأعدت القول عليه فقال: الذي تقول أنت أجود مما أقول أنا -وكان إنشاده على الخفض-»[13]. فالفراء يصدر عن المعنى ولكنه لا ينكر أن يجري اللسان العربي عفواً سهلاً لا يتجشم فيه مشقة. وقال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمالُهُمْ كَرَمادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عاصِفٍ﴾ الآية[14] فقال الفراء: «وقال: (في يوم عاصف) فجعل العصف تابعاً لليوم في إعرابه. وإنما العطوف للريح... وإن نويت أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصة.

(١) معاني القرآن: الفرّاء، ٢/ ٢٢٨.

(٢) سورة الواقعة، ١٧- ٢٢.

(٣) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري. ٢/ ٤- ١٢.

(٤) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري. ٢/ ٤- ١٢.

(٥) معاني القرآن: الفرّاء، ٣/ ١٢٣.

(٦) المصدر نفسه، ٣/ ١٢٤.

(٧) معاني القرآن: الفرّاء، ٣/ ١٢٣.

(٨) المصدر نفسه، ٣/ ١٢٤.

(٩) شرح الإشموني، ٢/ ١٤٠- ١٤١.

(١٠) المصدر نفسه، ٢/ ١٤١ نسب الإشموني هذا الرأي أي النصب على الإضمار إلى الفراء أيضاً وليس بصحيح.

(١١) معاني القرآن: الفرّاء، ٣/ ١٢٣.

(١٢) الخصائص: ابن جنّي، ٢/ ٤٣٠.

(١٣) معاني القرآن: الفرّاء، ٢/٧٤.

(١٤) سورة إبراهيم، ١٨.

فلما جاء بعد اليوم أتبعه إعراب اليوم، وذلك من كلام الغرب أن يتبعوا الخفض للخفض إذا أشبهه»[1]. وقال الفراء: «وقد ذكر عن يحيى بن وثاب أنه قرأ: ﴿إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾[2] فخفض المتين وبه أخذ الأعمش والوجه أن يرفع (المتين) أنشدني أبو الجراج الفقيلي:

يا صاح بلّغ ذوي الزوجات كلهم
أن ليس وصل إذا أنحلّت عرا الذنب

فأتبع (كلّ) خفض (الزوجات) وهو منصوب لأنه نعت لـ (ذوي)»[3]. ومن الطريف أن ابن جني يعقد باباً في الخصائص سماه (باب في الجوار) يقول فيه: «وأما الجوار في المنفصل فنحو ما ذهبت الكافة إليه في قولهم: هذا جحر ضبٍّ خربٍ، وقول الخطيئة:

فأيـاكم وحيـة بطـن واد
هموز الناب ليس لكم بسي

فيمن جرّ (هموز للناب) وقول الآخر:

كان نسج العنكبوت المرمّل

«وإنما صوابه المرمّلاً...»[4] ولا يابه لهذا الإجماع في موضع آخر يقول فيه: «فما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: هذا جحر ضبّ خرب.... وأما أنا فعندى أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير. فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقبل، وتلخيص هذا أن أصله: هو جحر ضب خرب جحره، فجرى (خرب) وصفاً على (ضب) وإن كان في الحقيقة للحجر...»[5] فابن جني يخرق الإجماع في باب الجوار ويتأوله على المعنى فيتجشم فيه مشقة ويخوض فيه غمرة. والعذر له أنه عبقري يراهن على الصعبة ويروم منيع المطلب فإن استطف له الأمر فإنّا في زمن نرغب فيه المعروف غير وعر على ملتمسه ولا حزن على طالبه. أما الذي نجده عند الفراء فهو داني الملتمس سهل المرام وكأنه على طرف التمام فلا يبعد متناوله، ويبدو أنه يجري في الإعراب من حيث ينقاد له، فالإتباع في اللفظ هو الأصل الذي لا يتطلب البيان فيه، فإذا خرج إلى غيره التمس العلة له. قال الفراء في قوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِلآكِلِينَ﴾[6] قال: «و(الشجرة) منصوبة بالرد على (الجنّات)، ولوكانت مرفوعة إنما لم يصحبها الفعل كان صواباً كمن قرأ: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾[7] وأنشدني بعضهم:

ومن يأت ممشانا يصادف غنيمة
سواراً وخلفاً لا وبرد وصوف

وأنشدني آخر:

هزئت حميدة أن رأت بي رتة
وفما به قصم وجلد أسود

كأنه قال: ومع ذلك جلد أسود»[8].

ثالثاً- المشاكلة(**):

من يتدبر قراءة كتاب سيبويه يتنبه على نكتة طريفة في البحث النحوي وهي أن العرب ترعى في كلامها المشاكلة في أصول أبنيتها وتسعى فيها إلى المجانسة في اللفظ وكأنها أرادت أن تعرب عن بيان المعاني بالتنبيه وتسعى فيها إلى المجانسة في اللفظ وكأنها أرادت أن تعرب عن بيان المعاني بالتنبيه على مجانسة الأبنية أو اختلافها، قال صاحب الكتاب: «وتقول: ما تأتينا فتحدثنا فالنصب فيه كالنصب في الأول... وإنما اختير النصب، لأن الوجه ههنا وحدّ الكلام أن تقول: ما أتيتنا فحدثتنا، فلما صرفوه عن هذا الحد ضعف أن يضمّوا (يفعل) إلى (فعلت) فحملوه على (الاسم) كما لم يجز أن يضمّوه إلى الاسم في قولهم: ما أنت منا فتنصرنا ونحوه»[10] وقال: «تقول: لا تأتيني فتحدثني، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول: لا تأتيني ولا تحدثني ولكنك لما حوّلت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم، كأنك قلت: ليس يكون منك إتيان فحديث، فلما أردت ذلك استحال أن تضم (الفعل) إلى (الاسم) فاضمروا (أن)، لأنّ (أن) مع الفعل بمنزلة الاسم...»[11] وقد وجدته عند الفراء ولكن الذي يجب التنبيه عليه أن الفراء قد استثمر هذه الخاصية الأسلوبية استثماراً موفقاً؛ فإذا (المشاكلة) علة صوتية صريحة تكشف عن أحول الإعراب،

(١) معاني القرآن: الفرّاء، ٢/ ٧٣- ٧٤.

(٢) سورة الذاريات، ٥٨.

(٣) معاني القرآن: الفرّاء، ٢/ ٧٤- ٧٥.

(٤) الخصائص: ابن جنّي، ٢١٨- ٦٢١.

(٥) المصدر نفسه، ١/ ١٩١- ١٩٢.

(٦) سورة المؤمنون، ٢٠.

(٧) سورة الواقعة، ٢٢ التقدير (ولهم حور عين). والرفع قراءة حمزة والكسائي وأبي جعفر، وقرأ الباقون بالجر.

(٨) معاني القرآن: الفرّاء، ٣/ ٢٣٣- ٢٣٤.

(**) قال الدكتور إبراهيم السامرائي (مجلة الضاد لسنة ١٨٨، ٢٢/١): إن (المشاكلة) في اللفظ كانت سبباً في هذا، ومراعاة الشكل هنا تقرباً من لفظ القدامى وهو (مراعاة اللفظ) الذي ذكر في مسائل كثيرة تتصل بالاستعمال اللغوي). والذي عليه البحث أن (المشاكلة) عند الفراء أخص من (مراعاة اللفظ) فهي تختص بمراعاة أصول الكلم والأبنية.

(١٠) الكتاب: سيبويه، ٣/ ٣١.

(١١) المصدر نفسه، ٣/ ٢٨.

وينبغي إضافتها إلى مصطلحاته النحوية. قال الفراء في قول امرئ القيس:

فقلت له: صوّب ولا تجهدنّه

فيدنك من أخرى القطاة فتزلق

وقد أجاز الجزم: «لأن الذي قبل إلغاء (يفعل) والذي بعدها (يفعل) وهذا مشاكل بعضه لبعض، لأنه فعل مستقبل فيصلح أن يقع على آخره ما يقع على أوله لأنه فعل مستقبل»[1] وإذا ما وازنا التعليل بالمشاركة بما في (الكتاب) وجدنا ما عند الفراء أكثر قبولاً وأوسع مدركاً قال الخليل: «وأما قول عمرو بن عمار الطائي:

فقلت له صوّب ولا تجهدنه

فيدنك من أخرى القطاة فتزلق

فهذا على النهي كما قال: لا تمددها فتشققها. كأنه قال: لا تجهدنه ولا يدنينك من أخرى القطاة ولا تزلقن»[2] وهذا يوضح أن الخليل كان يصدر عن ملاحظة المعنى وقد التمس القياس على حالة أخرى هي ليست مستحكمة ولا مطردة: لأن ما قاس عليه يصح النصب فيه؛ فهم يقولون: لا تمددها فتشقها إذا لم تحمل الأخر على الأول[3] في حين كان الفراء واضحاً في تأوّله وقد سلك به مسلكاً صوتياً مقبولاً وحكماً مطرداً جلياً في بابه. ومن أمثلة المشاكلة عند الفراء أنه أوجب النصب في قوله تعالى: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾[4] قائلاً: «وليس في قوله (فتطردهم) إلا النصب، لأن الفاء فيها مردودة على محل(***) وهو قوله: ﴿ما عَلَيْكَ مِنْ حِسابِهِمْ﴾[5] و(عليك) لا تشاكل (الفعل) فإذا كان ما قبل الفاء اسماً لا فعل فيه أو محلاً مثل قوله: عندك وعليك وخلفك أو كان فعلاً ماضياً مثل: قام وقعد لم يكن في الجواب بالفاء إلاالنصب»[6] فهو يوجب النصب في (تطردهم) لأنها على (يفعل) فلا يشاكل (عليك) وهذا الإتجاه في التعليل الصوتي الواضح لا نجده عند النحويين، قال أبو البقاء العكبري: (فتطردهم) جواب لـ (ما) النافية؛ فلذلك نصب (فتكون) جواب النهي وهو (لا تطرد)»[7] وقد طال بحثهم في مسألة جواب النفي وتعدّدت الوجوه فيها ولا محصّل لها، جاء في (النحو الوافي): «يعرض النحاة هنا لمسألة هامة دقيقة، ويعطونها من العناية والتوفية ما يناسبها، وهي مسألة النفي الذي قبل الفاء المسبوقة بجملة، أينصبّ على ماقبلها وما بعدها معاً، أم ينصبّ على أحدهما فقط؟ وما نوع الفاء وضبط المضارع في الصور المختلفة؟...»[8] وبعد استعراض طويل لوجوه الإعراب يقول: «تطبيقها على ماسبق من تسلط النفي على ماقبل الفاء وما بعدها أو على أحدهما وحده -يتعين تسليطه عليهما معاً في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نارُ جَهَنَّمَ لا يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[9] ويصح (لا يقضي عليهم فيموتون)» ومن الطريف أن يتم الكلام على الآية في حالتي الرفع والنصب ويقول: «والمعنى في الحالتين واحد»[10] فتامل:

رابعاً- التنغيم:

قال الفارابي: «ومن فصول النغم الفصول التي تصير بها دالة على انفعال النفس والإنفعالات عوارض النفس مثل الرحمة والقساوة والحزن والخوف والطرب والغضب واللّذة والأذى وأشباه هذه- فان الإنسان له عند كل واحد من هذه الانفعالات نغمة تدل بواحد واحد منها على عارض من عوارض نفسه. وهذه إذا استعملت خيلّت إلى السامع تلك الأشياء التي هي دالة عليها»[11] وهذا الذي تنبه عليه الفارابي من قبل تلتقيه الدراسات الحديثة. قال (ريتشاردز): «ليست هناك حركات أو مقاطع كئيبة ولا بهيجة... إن تأثير صوت الكلمة يختلف تبعاً للانفعال الذي هو موجود فعلاً، ولكنه يختلف أيضاً تبعاً للمعنى»[12] وهو في الدرس اللغوي الحديث «التغييرات التي تطرأ على درجة الصوت في الكلام المتصل: أي التغييرات الحاصلة في درجة النغمة بسبب اهتزاز الأوتار الصوتية»[13] وقد سماه الدكتور إبراهيم أنيس: (موسيقى الكلام) وهو أول من نبّه عليه في دراسة اللغة العربية[14] واتسع في بحثه الدكتور تمام حسّان [15] ودرست في هدية (التنغيم) في اللغة العربية[16] فوقفت على أن ابن جني قد نبّه على أمثلة التنغيم في كتاب سيبويه قائلاً: «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب

(١) معاني القرآن: الفرّاء، ٢٨/١ معنى (أذراه): صرعه فاصل الفعل (يذريك).

(٢) الكتاب: سيبويه، ٣/ ١٠١.

(٣) المصدر نفسه، ٣/ ٣٤.

(٤) سورة الأنعام، ٥٢ وتمام قوله تعالى: ﴿وَلا تَطْرُدِ الَّذينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَداةِ وَالْعَشِيِّ يُريدُونَ وَجْهَهُ ما عَلَيْكَ مِنْ حِسابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَما مِنْ حِسابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمينَ﴾.

(٥) سورة الأنعام، ٥٢ وتمام قوله تعالى: ﴿وَلا تَطْرُدِ الَّذينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَداةِ وَالْعَشِيِّ يُريدُونَ وَجْهَهُ ما عَلَيْكَ مِنْ حِسابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَما مِنْ حِسابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمينَ﴾.

(٦) معاني القرآن: الفرّاء، ١/ ٢٨.

(٧) التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، ١/ ٢٤٣.

(٨) النحو الوافي: عباس حسن، ٣/ ٢٨- ٤١.

(٩) سورة فاطر، ٣٦.

(١٠) النحو الوافي: عباس حسن، ٣/ ٢٨- ٤١.

(١١) كتاب الموسيقى الكبير: الفارابي، ٧١-١.

(١٢) انظر: موسيقى الشعر العربي: د. شكري محمد عياد، ١٤٠.

(١٣) An Outline of English: D. Jones, 257.

(١٤) الأصوات اللغوية: د.إبراهيم أنيس، ١٧٦.

(١٥) اللغة العربية معناها ومبناها: د.تمام حسان، ٢٢٦.

(١٦) التنغيم: د.محمد كاظم البكاء (مجلة الرابطة لسنة ١٩٧٧، ٤/ ٦٥- ٨١).

الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك»[1] وتوضيحه في (المحتسب) حيث يقول: «وعلى هذا قول سيبويه: إنهم يقولون: سير عليه ليلٌ، يريدون: ليلٌ طويلٌ، وهذا إنما يفهم عنهم بتطويل الياء فيقولون. سير عليه ليل، فقامت المدّة مقام الصفة»[2] ولا شك أن مدّ الياء نغمة معبّرة، ولابن جني نصوص في التنغيم أشار إليها الدكتور فاضل السامرائي[3].

وقد وجدته عند عبد القاهر الجرجاني في (دلائل الإعجاز) وهو يروي عن الجاحظ قائلاً: «وربّ قول حسن لم يحسن من قائله حين تسبّب به إلى قبيح كالذي حكى الجاحظ قال: رجع طاوس يوماً عن مجلس محمد يوسف -وهو يومئذ والي اليمن- فقال: ما ظننت أنّ قول (سبحان الله) يكون معصية لله حتى كان اليوم سمعت رجلاً أبلغ ابن يوسف عن رجل كلاماً، فقال رجل من أهل المجلس سبحان الله؟ كالمستعظم لذلك الكلام ليغضب ابن يوسف»[4] النّص واضح في التنغيم وأنّ الرجل إنما أراد التأثير في ابن يوسف بكلمة حق بتغيير الأداء إلى السياق التنغيمي لجملة التعجب والتعظيم فصارت به معصية. وهذا الذي ذكرته إنما أردت به الإشارة إلى تنبه اللغويين القدامى على موضوع التنغيم. أما الفراء فقد استثمره في (معاني القرآن) من قبل. واتخذه منهجاً صوتياً لتفسير عدد من المسائل النحوية.

قال الفراء في قوله تعالى: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً قالَ...﴾ الآية[5] وقد حذفت الفاء من (قال): «وهذا في القرآن كثير، وذلك لأنه جواب يستغني أوله عن آخره بالوقفة عليه. فيقال: ماذا قال لك؟ فيقول القائل: قال كذا وكذا، فكان حسن السكوت يجوز به طرح الفاء»[6] في مثل هذا الموضع عدّ (السكوت) قرينة على الحذف فأغنى عن قرينة الأداة وتستطيع أن تقول: (يستمر المؤتمر في الأيام: الاثنين، الثلاثاء، الأربعاء من دون أن تستعمل الواو ويبقى العطف مفهوماً بقرينة النغمة. وهي تغني عن أداة الاستفهام فقد أسقطت من بيت عمر بن أبي ربيعة:

ثم قالوا: تحبّها؟ قلت بهرا

عدد الرمل والحصى والتراب

فقد تبنّه الفراء من قبل على هذه الظاهرة الصوتية وفسّر بها عدداً من مسائل الحذف فهو يقول في طرح الفاء: «وأنت تراه في رؤوس الآيات -لأنها فصول- حسناً، من ذلك: ﴿قالَ فَما خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ قالُوا إِنَّا أُرْسِلْنا﴾[7][8] ومن أمثلة الفراء: «وقال في طرح الواو: ﴿التَّائِبُونَ الْعابِدُونَ الْحامِدُونَ﴾[9] وقال في غير هذا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِناتِ﴾[10] ثم قال في الآية التي بعدها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[11] ولم يقل: وإنّ»[12] ويخلص إلى قاعدة عامة فيقول: «فاعرف بما جرى تفسير ما بقي، فإنه لا يأتي إلا على الذي أنباتك به من الفصول، أو الكلام المكتفي يأتي له جواب»[13].

فالتنغيم وهو الإطار الصوتي الذي تؤدى به الجملة يعدّ جزءاً من متطلبات النظام اللغوي على مستوى (الأداة) و(الصيغة) و(العلامة الإعرابية) وهو منهج صوتي يفسّر لنا ظواهر نحوية حار في تأويلها النحويون، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمالَ عَلى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبى وَالْيَتامى وَالْمَساكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقابِ وَأَقامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذا عاهَدُوا (وَالصَّابِرِينَ) فِي الْبَأْساءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾[14] والقياس (والصابرون) عطفاً على (من آمن). قال الفراء: ونصبت (الصابرين) لأنها من صفة (من). وإنما نصبت لأنها من صفة اسم واحد، فكأنه ذهب به إلى المدح، والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدّد غير متبع لأول الكلام، من ذلك قول الشاعر:

لا يبعدن قومي الذين هم

سم العداة وآفة الجزر

النازلين بكل معترك

والطيبين معاقد الأزر

وربما رفعوا (النازلون) و(الطيبون)، وربما نصبوها على المدح»[15].

---

(١) الخصائص: ابن جنّي، ٢/ ٣٧٠- ٣٧١.

(٢) المحتسب: ابن جني، ٢٠٩.

(٣) ابن جني النحوي، د. فاضل السامرائي، ١١٧.

(٤) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ٢٦.

(٥) سورة البقرة، ٦٧.

(٦) معاني القرآن: الفراء، ١/ ٤٤.

(٧) سورة الذريات: ٣١، ٣٢.

(٨) معاني القرآن: الفراء، ١/ ٤٤.

(٩) سورة التوبة، ١١٢.

(١٠) سورة البروج، ٧.

(١١) سورة البروج، ٨.

(١٢) معاني القرآن: الفرّاء، ١/ ٤٤.

(١٣) معاني القرآن: الفرّاء، ٤٤/١.

(١٤) سورة البقرة، ١٧٧.

(١٥) معاني القرآن: الفرّاء، ١/ ١٠٥

وهذا يوضح أن العرب تستخدم معالجة أطراد الصيغ المتتابعة بإحداث تغيير صوتي يقاطع رتابة الأصوات إذا طالت على نسق واحد، فإذا كان الاسم رفعاً وطالت له الصفات نصبوا إحداها للتنبيه على المدح المجدّد غير المتبع لأول الكلام، وقد يحري للذم أيضاً. وهو إجراء صوتي يتطلب تغييراً في درجة الصوت وقد تنبه عليها المحدثون في علم الأصوات وأطلقوا عليها (النغمة الموفقة)[1] وفي هدى هذا التفسير الصوتي لحالة رفع الصفات أو نصبها على خلاف موصوفها. فسّر الفراء قوله تعالى: ﴿**لكن الرَّاسخُونَ في الْعلْمِ منْهُمْ وَالْمُؤْمنُونَ يُؤْمنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَما أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ (وَالْمُقِيمِينَ) الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكاةَ**﴾[2] يرى الفراء: «أن نصب(المقيمين) على أنه نعت للراسخين فطال نعته ونصب على ما فسرت لك»[3]. أما النحويون فقد تصرفوا في تأويل هذه الحالة الإعرابية تصرفاً طال به بحثهم وكثر فيه جدلهم حتى وجدنا صاحب (النحو الوافي) يضيق بها ذرعاً فيقول: «وبالرغم من الاعتبارات السالفة تقضي الحكمة ألا نلجأ إلى استعمال تلك الأساليب ما وجدنا مندوحة للبعد عنها»[4] وينقلك الفراء إلى أجواء الأداء اللغوي الذي يصور لك مهمة الكلام في التأثير باعتراض الصيغ المطردة على نسق بصيغة متغيرة جديدة قائلاً:

«وقد تكون ﴿**وَدانِيَةً**﴾[5] منصوبة على مثل قول العرب: عند فلان جارية جميلة وشابة بعد طرية، يعترضون بالمدح اعتراضاً فينوون به النسق على ما قبله[6]. فتجد الاعتراض بالنصب يفاجئ الحسّ بضدّ ما كان آخذا فيه ومنصباً إليه بقصد التنبيه على المدح والثناء.

إن الصواب أن نعوّل على ظاهرة التنغيم التي تملك مبرراتها اللغوية لأن مهمة التعبير في خلق التواصل بين المنشئ والمتلقي لم تعد مقتصرة على بيان مضمون الأسلوب بل يعدّ التأثير في المستمع وبعث الشعر الملائم الدال على موقف المتكلم من سامعه وموضوعه من خصائص التعبير من خلال متغيرات الأداء ضمن السياق التنغيمي للجملة.

قال المتنبي:

أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا

والبين جار على ضعفي وما عدلا

(١) Living English Speech: W.S.Allen, 44- 45

(٢) سورة النساء، ١٦٢.

(٣) معاني القرآن: الفرّاء، ١/ ١٠٦.

(٤) النحو الوافي: عباس حسن، ١/ ٦٧٠ (الحاشية).

(٥) سورة الإنسان، ١٤ وتمامها: ﴿وَدانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلالُها وَذُلِّلَتْ قُطُوفُها تَذْلِيلاً﴾.

(٦) معاني القرآن: الفرّاء، ٣/ ٢١٦.

أأحيا؟ وقد بلغ أن أقلّ شيء قاساه قد قتل غيره فهو في موقف المتازم المنهار المتسائل بإنكار وليس في صدد الأخبار وبين الموقفين فرق يوضحه للنحوي اختلاف التشكيل التنغيمي لقول المتنبي في حالين.

والذي ننتهي إليه في (المنهج الصوتي للنحو العربي في معاني القرآن) أن نفيد من هذا المنهج بالتأكيد على مسالتين مهمتين:

أولاهما: تقرير أهمية الجانب الصوتي في دراسة الظواهر اللغوية والنحوية إضافة إلى ملاحظة الاعتبارات الأخرى[7] من ذلك (الالتفات) وهو أسلوب بلاغي يراد به الانتقال من التكلم أو الخطاب أو الغيبة إلى صاحبه تغييراً للخطاب حتى لا يملّ السامع من التزام حالة واحدة، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿**وَما لِيَ لا أَعْبُدُ الَّذي فَطَرَني وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾[8] والقياس: (وإليه أرجع) فالتغيير الخطابي بالالتفات مظهر صوتي قد اعتمد التفنن في طرح التشكيل اللغوي المتنوع، وفي النحو نجد (القطع والإتباع) قد استخدم لمعالجة اطراد الصيغ المتتابعة وقد تنبّه أئمة اللغة عليه واعتمده القرآن الكريم والكلام العربي الفصيح. وقد نقل ابن جنّي قول أبي عبيدة: إذا طال الكلام خرجوا من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع يريد ما نحن عليه لتختلف ضروبه وتتباين تراكيبه[9]. ومن التطبيقات الصوتية في النحو العربي ما لاحظته في صيغ فعل الأمر وأحوال بنائه وقد التزم فيه النحويون قولاً واحداً وهو أنه مبني على السكون مما صحّ آخره، ومبني على حذف حرف العلة مما كان معتلاً ومبني على حذف النون مما أسند إلى فاعله البارز المتصل نحو: افعلا، وافعلوا، وافعلي، وما البناء على السكون إلا نوع من حذف الحركة من كسر أو ضم أو فتح ومن ثم يتضح أن فعل الأمر مبني على الحذف مطلقاً وإنما كان ذلك لمدرك صوتي هو أن المتكلم يتعجّل اللفظ به لتحقيق مطلبه فلزمه الحذف الذي لا نجده في صيغ الماضي أو المضارع؛ وإنما أوجبوا نصب ما كان مثل (ملء الأرض ذهباً) و(أنت أكرم الناس رجلاً) إذا تعددت الكلمات وقد سبق الثالث بمتضايفين يحولان عن جرّه لي حين جوّزوا النصب والجرّ في مثل (مثقال ذهب) مما كان على كلمتين اثنتين هما المقدار وتمييزه، ولكّن النحويين يوجهون النصب من دون أن تدرك لديهم هذا المظهر الصوتي الذي يوضّح لك سماحة العربية وانتهاجها الخفّة والسهولة. ولا تدرك في أحكامهم أن حذف النون من الأفعال الخمسة جزماً ونصباً وإنما كان بسبب تعدد المقاطع الصوتية ونوعها: فالفعل

(٧) مدرسة الكوفة: د.مهدي المخزومي، ٢٩٩- ٣٠٠.

(٨) سورة يس، ٢٢.

(٩) المحتسب: ابن جنّي، ٢/ ١٩٨.

(يدرسون) في أربعة مقاطع صوتية فإذا ما تقدّمته (لم) أو(لن) تجاوزت مقاطع الفعل الأربعة فحذف ما كان في آخره تخفيفاً. وهم لا يحذفون إذا ما تقدم الفعل (ما) لأنها غير مختصة فتخفّ لكثرتها، ولكنّهم يحذفون مع (لا) الناهية لأنه على ما يبدو داخل في باب الطلب الذي يتعجلون بلفظه على ما رأيناه في بناء فعل الأمر على الحذف مطلقاً وثمة أمثلة أخرى[1] أما (علم الصرف) فهو ميدان الدراسة الصوتية[2].

والثانية: أنّ علينا أن نفيد من العادات الصوتية لدى أبناء اللغة العربية لنقول: (إنّ المبني يبني على ما يلفظ به إلاّ فعل الأمر فانه يبني على الحذف للخفّة)، فالعربي لا يطاوعه لسانه أن يبني الفعل (كَتَبْتُ) على غير السكون وأن لسانه العربي يمنعه من بناء الفعل (لتكتبنّ) على غير الفتح ويلفظ (أين) بالفتح و(نحن) بالضم وهكذا، ولكنّا نغفل هذا الجانب الصوتي لدى طلبتنا فنثقل عليهم بانواع المبنيات وأحكام كلّ واحد منها من غير أدنى تنبّه على عاداتهم الصوتية، ومن الطريف أن يفكر الطالب في بناء الفعل (يدرسْنَ)، إنّ في الإمكان أن يستنطق اللفظ نفسه الذي لا يقبل إلاّ السكون، وهل ثمّة داع أن يقرأ طلبتنا في ألفية ابن مالك قوله:

بالظاهر أخصص: منذ، مذ، وحتى

والكاف، والواو، وربّ، والتّا

وقول ابن عقيل: «من حروف الجرّ ما لا يجرّ إلاّ الظاهر، وهي هذه السبعة المذكورة في البيت الأول، فلا تقول: منذه، ولا مذه وكذا الباقي»[3] أي عربي يجري لسانه على مثل هذا فتصل النوبة إلى التنبيه عليه؟! إن فينا حاجة إلى أن تستثمر العادات الصوتية في التعليم وأن نفيد من مدرسة الكوفة في الدراسة الصوتية ونقتفي معالمها ونسلك منهجها فو الله لا يصلح هذا الأمر إلا بما صلح به أوّله. نفعنا الله تعالى بتراث أمتنا وجعل أعلامها نجوماً نهتدي بها.

(المصادر)

١- ابن جني النحوي: د. فاضل السامرائي بغداد، دار النذير. ١٩٦٩م.
٢- الأصوات اللغوية: ط٢، ١٩٥٢م.
٣- التأليف الصوتي للفظ العربي: د.محمد كاظم البكاء (مجلة الرابطة لسنة ١٩٧٣، ٣/ ٥٢- ٦٢).
٤- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري (تحقيق: علي محمد البجاوي). مصر.
٥- التنغيم: د.محمد كاظم البكاء (مجلة الرابطة لسنة ١٩٧٧، ٤/ ٦٥- ٨١).
٦- الخصائص: ابن جني (تحقيق محمد علي النجار) بيروت، دار الهدى، ط٢.
٧- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (تحقيق: السيد محمد رشيد رضا) مصر، ط٦، ١٩٦٠م.
٨- شرح ابن عقيلة (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد) مصر، ط١٤، ١٩٦٤م.
٩- شرح الأشموني (ضمن كتاب حاشية الصبان على شرح الأشموني) مصر، طبع دار أحياء الكتب العربية.
١٠- شرح المفضّل: ابن يعيش مصر، إصدار المجلس الأعلى للأزهر.
١١- فقه اللغة في الكتب العربية: د.عبده الراجحي. بيروت. دار النهضة العربية، ١٩٧٤م.
١٢- قضايا صوتية في النحو العربي: د.طارق عبد عون الجنابي (فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي لسنة ١٩٨٧م.
١٣- الكتاب: سيبويه (تحقيق عبد السلام هارون) بيروت، دار الكتب، ١٩٦٦م.
١٤- كتاب الموسيقى الكبير: الفارابي (تحقيق وشرح: غطاس عبد الملك).
١٥- اللغة العربية ومعناها ومبناها: د.تمّام حسّان مصر، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٣م.
١٦- المحتسب في التبيين وجود شواذ القراءات (تحقيق على النجدي وجماعته) القاهرة، ١٣٨٦هـ
١٧- مدرسة الكوفة: د.مهدي المخزومي مصر، شركة مصطفى الحلبي، ط٢ن ١٩٥٨م.
١٨- المشاكلة في اللفظ والنظر إلى المعنى: د.إبراهيم السامرائي (مجلة الضاد لسنة ١٩٨٨ـ ١/٦٨- ٨٢.
١٩- المظهر الصوتي والإملاء: د.محمد كاظم البكاء (مجلة تربية كربلاء. لسنة ١٩٧٤، ٣/٧١ - ٨٠.
٢٠- معاني القرآن: أبو زكريا الفرّاء (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم) بيروت، عالم الكتب- ط٢، ١٩٨٠.
٢١- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: د.محمد كاظم البكاء (على الألة الكاتبة) ١٩٨٥م.
٢٢- النحو الوافي: عباس حسن- مصر. دار المعارف بمصر.
٢٣- An Outline of English phonetics: Daniel Jones.
٢٤- Living English Speech: W. Stannard Allen.

* * *

(١) النحو العربي نقد وبناء: د.إبراهيم السامرائي، ١٨٨- ١٩٠، قضايا صوتية في النحو العربي: طارق الجنابي (مجلة المجمع العلمي العراقي لسنة ١٩٨٧).
(٢) المنهج الصوتي للفظ العربي: د.محمد كاظم البكاء (مجلة الرابطة لسنة ١٩٧٣).
(٣) شرح ابن عقيلة، ٢/ ١٠- ١١.